

## تفسير البحر المحيط

@ 293 لأن هذا الاسم لا ينصرف ، وأجاز بعضهم أن تكون أفعال التفضيل . والتقدير : أعلم منكم ، وما منصوبة بفعل محذوف يدل عليه أعلم ، أي علمت ، وأعلم ما لا تعلمون . .  
وهذا القول فيه خروج عن الظاهر وادعاء حذفين : أحدهما : حذف المفضل عليه وهو منكم .  
والثاني : الفعل الناصب للموصول ، وأما ما أجازته مكى فهو مبني على أمرين غير صحيحين .  
أحدهما : ادعاء أن أفعال تأتي بمعنى فاعل ، وهذا قال به أبو عبيدة من المتقدمين ،  
وخالفه النحويون وردوا عليه قوله ، وقالوا : لا يخلوا أفعال من التفضيل ، وإن كان يوجد  
في كلام بعض المتأخرين أن أفعال قد يخلو من التفضيل ، وبنوا على ذلك جواز مسألة يوسف  
أفضل إخوته ، حتى أن بعضهم ذكر في جواز اقتياسه خلافاً ، تسليماً منه أن ذلك مسموع من  
كلام العرب فقال : واستعماله عارياً دون من مجرداً عن معنى التفضيل ، مؤولاً باسم فاعل  
أو صفة مشبهة ، مطرد عند أبي العباس ، والأصح قصره على السماع ، انتهى كلامه . والأمر  
الثاني : أنه إذا سلم وجود أفعال عارياً من معنى التفضيل ، فهو يعمل عمل اسم الفاعل أم  
لا . والقائلون بوجود ذلك لا يقولون بإعماله عمل اسم الفاعل إلا بعضهم ، فأجاز ذلك ،  
والصحيح ما ذهب إليه النحويون المتقدمون من كون أفعال لا يخلو من التفضيل ، ولا مبالاة  
بخلاف أبي عبيدة لأنه كان يضعف في النحو ، ولا بخلاف بعض المتأخرين لأنهم مسبوقون بما هو  
كالإجماع من المتقدمين ، ولو سلمنا إسماع ذلك من العرب ، فلا نسلم اقتياسه ، لأن المواضع  
التي أوردت دليلاً على ذلك في غاية من القلة ، مع أنها قد تؤولت . ولو سلمنا اقتباس ذلك  
، فلا نسلم كونه يعمل عمل اسم الفاعل . وكيف نثبت قانوناً كلياً ولم نسمع من العرب  
شيئاً من أفراد تركيباته لا يحفظ : هذا رجل أضرب عمراً ، بمعنى ضارب عمراً ، ولا هذه  
امرأة أقتل خالداً ، بمعنى قاتلة خالداً ، ولا مررت برجل أكسى زيدا جبة ، بمعنى : كاس  
زيداً جبة . وهل هذا إلا إحداث تراكيب لم تنطق العرب بشيء من نظيرها ؟ فلا يجوز ذلك .  
وكيف يعدل في كتاب [ ] عن الشيء الظاهر الواضح من كون أعلم فعلاً مضارعاً إلى هذا الذي  
هو ؟ كما رأيت في علم النحو ، وإنما طولت في هذه المسألة لأنهم يسلكون ذلك في مواضع من  
القرآن سيأتي بيانها ، إن شاء [ ] تعالى ، فينبغي أن يتجنب ذلك . ولأن استعمال أفعال  
عارية من معنى التفضيل مشهور عند بعض المتأخرين ، فنبهت على ما في ذلك ، والمسألة  
مستوفاة الدلائل . نذكر في علم النحو : { مَا لَا تَعْلَمُونَ } الذي مدح [ ] به نفسه من  
العلم دونهم علمه ما في نفس إبليس مع البغي والمعصية ، قاله ابن عباس ومجاهد والسدي عن  
أشياخه أو علمه بأنه سيكون من ذلك الخليفة أنبياء وصالحون ، قاله قتادة ، أو علمه بمن

يملاً جهنم من الجنة والناس ، قاله ابن زيد ؛ أو علمه بعواقب الأمور فيبتلي من تظنون أنه مطيع فيؤديه الابتلاء إلى المعصية ، ومن تظنون أنه عاص فيؤديه الابتلاء إلى الطاعة فيطيع ، قاله الزجاج ، أو علمه بطواهر الأمور وباطنها ، جليها ودقيقها ، عاجلها وآجلها ، صالحها وفاسدها ، على اختلاف الأحوال والأزمان علماً حقيقياً ، وأنتم لا تعلمون ذلك ، أو علمه بغير اكتساب ولا نظر ولا تدبر ولا فكر ، وأنتم لا تعلمون المعلومات على هذا النسق . أو علمه بأن معهم إبليس ، أو علمه باستعاطمكم أنفكم بالتسبيح والتقديس . والذي يدل عليه ظاهر اللفظ أنه أخبرهم إذا تكلموا بالجملة السابقة التي هي أتجعل فيها بأنه يعلم ما لا تعلمونه . وأبهم في إخباره الأشياء التي يعلمها دونهم ، فإذا كان كذلك ، فإخباره بأنه يجعل في الأرض خليفة يقتضي التسليم له والرجوع إليه فيما أراد أن يفعله والرضا بذلك ، لأن علمه محيط بما لا يحيط به علم عالم ، جل ا□ وعز . والأحسن أن يفسر هذا المبهم بما أخبر به تعالى عنه من قوله ، قال : { أَلَمْ أَقُلْ لِّلْكَوْمِ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ } الآية . . { وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ